E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part III)
19 May 2015
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الأول
عمّان، 8-9 حزيران/يونيو 2015

البند 5 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

القضايا الإقليمية والعالمية

الإعداد لمفاوضات خطة التنمية لما بعد عام 2015

موجز

من المتوقع أن يكون عام 2015 مفصلياً بالنسبة إلى مسار التنمية المستدامة. فمنذ بدايته، وهو يحفل بمشاورات دولية وإقليمية مكثفة من شأنها تحديد ملامح هذا المسار لغاية عام 2030. ومن المقرّر أن تُعقد مفاوضات حكومية بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وبشأن مجموعة أهداف التنمية المستدامة التي ستحلّ محلّ الأهداف الإنمائية للألفية. وتضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع شركائها الإقليميين، بدور أساسي في مساعدة الدول الأعضاء على التوصّل إلى منظور عربي واضح حول قضايا التنمية المطروحة دولياً، لما فيه خير هذه الدول.

ونظراً إلى أهمية مواكبة الدول العربية لهذه المساعي الدولية، وضرورة مشاركتها فيها بفعالية، أعدّت الإسكوا هذه الوثيقة. وهي تتضمن معلومات حول التقدّم المحرز في المنطقة العربية في التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وذلك بناءً على تقدّم هذه المنطقة باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية، وفي ضوء ارتباط آفاق هذه الخطة بقضيّتَي تمويل التنمية والتغيرات المناخية. كما ساهمت الإسكوا في التعبير عن الموقف الإقليمي بشأن مجموعة من القضايا المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015. فقد شاركت في بناء عدة سيناريوهات حول دور اللجان الإقليمية في إجراء التقييمات والمراجعات الضرورية لتنفيذ هذه الخطة؛ وأكّدت على ضرورة أن تتولى منظومة الأمم المتحدة تعميم مفهوم التنمية وتعزيز ركائز التنمية المستدامة؛ وتولت بناء القدرات المؤسسية للجهات المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وهو أمرٌ بالغ الأهمية في تحديد القضايا ذات الأولوية وطنياً وإقليمياً ودولياً التي ينبغي أن تتضمنها خطة التنمية لما بعد عام 2015.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- المسارات الدولية	11-4	3
ثانياً- المسارات الإقليمية.....	24-12	6
ثالثاً- القضايا الهامة للبلدان العربية في المفاوضات حول خطة التنمية لما بعد عام 2015	28-25	10
المرفقات		
المرفق الأول- أنشطة الإسكوا الرامية إلى تنفيذ مقررات مؤتمر ريو+20 ومتابعة تنفيذها		12
المرفق الثاني- وثيقة البحرين.....		15

مقدمـة

1- من المتوقع أن يكون عام 2015 مفصلياً بالنسبة إلى مسار التنمية المستدامة. فمنذ بدايته، وهو يحفل بمشاورات دولية وإقليمية مكثفة من شأنها تحديد ملامح هذا المسار لغاية عام 2030. وقد بدأت الحكومات بعقد الاجتماعات وغيرها من الفعاليّات للتداول بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 في كانون الثاني/يناير 2015. واتفقت الدول على أن تعتمد، كأساسٍ لمفاوضاتها، مجموعة أهداف التنمية المستدامة التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة (الفريق العامل)، والتي ستحل محل الأهداف الإنمائية للألفية. ونظراً إلى أنّ المنطقة العربية تواجه تحديات جسيمة تعيق تقدمّها نحو التنمية المستدامة، فعليها أن تواكب هذا المسار الدولي كي تضمن أن تلبي خطة التنمية لما بعد عام 2015 تطلعاتها وطموحاتها. وفي هذا الشأن، أدت الإسكوا، بالتعاون مع الجهات الإقليمية الشريكة لها، وعلى رأسها جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، دوراً أساسياً في التوصل إلى منظور عربي محدد المعالم حول القضايا المطروحة دولياً، وذلك بناءً على نتائج اجتماعات تشاورية إقليمية شارك فيها ممثلون عن البلدان الأعضاء.

2- كذلك، أطلقت الإسكوا برنامج عمل واسع النطاق (المرفق الأول)، عملاً بالقرار 305 (د-27) الصادر عن اللجنة في دورتها السابعة والعشرين (7-10 أيار/مايو 2012)، الذي طلبت فيه إلى الأمانة التنفيذية مساندة الدول الأعضاء لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو+20. ومع إيلاء اهتمام خاص لقطاعات التنمية المستدامة في هذه الدول، حرصت الإسكوا على أن يشارك في كافة العمليات التشاورية التي نفذتها ضمن هذا البرنامج ممثلون عن الحكومات والوزارات المعنية بالتنمية المستدامة، وممثلون عن المنظمات العربية والدولية، ومجموعة كبيرة من الخبراء، بالإضافة إلى هيئات المجتمع المدني. وحرصت أيضاً على أن يسهم هذا البرنامج في بناء وتعزيز قدرات بعض البلدان الأعضاء التي تشارك، طوعاً، في إعداد تقارير وطنية حول تقدّمها على طريق التنمية المستدامة، وذلك في إطار عملية إعداد أول تقرير عربي موحّد حول التنمية المستدامة. كذلك، أقرّت الإسكوا تأسيس المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، وذلك بموجب القرار 314 (د-28) الصادر في دورتها الثامنة والعشرين (تونس، 17-18 أيلول/سبتمبر 2014).

3- وتتناول هذه الوثيقة التقدّم المحرز في مسارات الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام 2015 ووضع أهداف التنمية المستدامة. وهي تتضمن في جزئها الأول عرضاً لأهم الإنجازات التي تحققت على المستويين الدولي والإقليمي، وفي جزئها الثاني التدابير المتوقع إنجازها خلال سنة 2015. أما الجزء الثالث، فيتوقف عند القضايا التي ينبغي أن تتناولها البلدان العربية خلال المفاوضات المقبلة بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015، انطلاقاً من واقع المنطقة العربية وأولوياتها.

أولاً- المسارات الدولية

4- أنشئ الفريق العامل عملاً بمقررات الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+20) المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[(1)]. وإثر عملية تشاورية دولية مكثفة، اقترح الفريق العامل قائمة بأهداف التنمية المستدامة في 19 تموز/يوليو 2014[(2)] تضمنت 17 هدفاً و169 غاية (الجدول).

(1) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 66/288، المستقبل الذي نصبو إليه، A/RES/66/288.

(2) https://sustainabledevelopment.un.org/focussdgs.html.

وقد أدّت الدول العربية دوراً هاماً في العملية التحضيرية للمقترح، إذ شاركت ست دول عربية في الفريق العامل، وبدأت بتنسيق مواقفها مع مجموعة الـ 77 والصين، التي عادةً ما تضطلع بدور أساسي في بناء الموقف التفاوضي الدولي حول قضايا التنمية. وتميّز مسار صياغة مقترح أهداف التنمية المستدامة بانفتاح جميع الدول والمجموعات الرئيسية وشفافيتها، وبإجراء مشاورات مكثفة مع مجموعات متنوعة من الجهات. وجاءت مجموعة الأهداف والغايات المقترحة متكاملة وشاملة ومتوافقة إلى حدّ ما مع أولويات المنطقة العربية، لا سيما الفقر، وعدم المساواة، وضعف المؤسسات، وعدم المساواة بين الجنسين، وقصور سياسات المياه والطاقة والأمن الغذائي، والتغيّرات المناخية.

الجدول- أهداف التنمية المستدامة المقترحة من قِبل الفريق العامل

الرقم	الهدف
الهدف 1	القضاء على الفقر، بجميع أشكاله، في كل مكان
الهدف 2	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الهدف 3	ضمان أنماط العيش الصحية والرفاهية للجميع في جميع الأعمار
الهدف 4	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
الهدف 5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الهدف 6	ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
الهدف 7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
الهدف 8	تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
الهدف 9	إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
الهدف 10	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف 11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
الهدف 12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
الهدف 13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره(*)
الهدف 14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف 15	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
الهدف 16	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الهدف 17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

المصدر: تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، A/68/970.

(*) مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن سبل التصدي لتغيّر المناخ على الصعيد العالمي.

5- وأكد التقرير التجميعي المقدّم من الأمين العام للأمم المتحدة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 والمعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض"[3] على أن تقرير الفريق العامل سيكون أساساً للمفاوضات حول دمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام 2015. وأوضح التقرير الترابط بين مسار تلك الخطة ومسارين دوليين آخرين بالأهمية نفسها، هما المسار الدولي الخاص بتمويل التنمية والمسار الدولي المعني بتغيّر المناخ. وبهذا الخصوص، سيشكل انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا، أثيوبيا، في منتصف تموز/يوليو 2015، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في باريس، فرنسا، في كانون الأول/ديسمبر 2015، حدثين بارزين ومؤثرين على مسار خطة التنمية لما بعد عام 2015.

6- وفي هذا التقرير التجميعي، شدّد الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية اعتماد نهج إزاء خطة التنمية لما بعد عام 2015 يكون شاملاً للجميع ويفضي إلى تحوّل حقيقي. وأكّد على أهمية وضع أهداف التنمية المستدامة في إطار عملية تشاورية شاملة للجميع. كما أيّد الـ 17 هدفاً التي حدّدها الفريق العامل، مقترحاً الإبقاء عليها وإعادة ترتيبها. واقترح ستة عناصر أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تتمحور حول كرامة الإنسان، وتمكين الناس، والرخاء، والحفاظ على كوكب الأرض، والعدل، والشراكة، منوهاً بأهمية دور اللجّان الإقليمية، ومنها الإسكوا، في هذه العملية. كذلك، ركّز التقرير على عدة مبادئ لتحقيق خطة التنمية المرجوّة، منها القضاء على اللامساواة في جميع المجالات، وضمان احترام حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية، وبناء السياسات استناداً إلى بيانات وأدلّة موثوقة.

7- وقد بدأت المفاوضات حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 في مطلع سنة 2015، وستستمر لغاية اعتماد هذه الخطة خلال مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في الفترة 25-27 أيلول/سبتمبر 2015 في نيويورك. وقد وُضع جدول زمني مبدئي يتضمن ثماني جلسات تفاوضية حكومية دولية تمتد من 19 كانون الثاني/يناير 2015 إلى نهاية تموز/يوليو 2015. وعُقدت أولى جلسات هذه المفاوضات الحكومية الدولية في نيويورك، من 19 إلى 21 كانون الثاني/يناير 2015، بهدف تقييم الاستعدادات لوضع خطّة التنمية لما بعد عام 2015؛ والبحث في مؤشرات التنمية المستدامة المقترحة وفي فحوى الإعلان الذي سيصدر عن قمة نيويورك المرتقبة في أيلول/سبتمبر 2015، والذي يُتوقع أن يكون شاملا ويعبر عن الشواغل التنموية العالمية مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والإقليمية. وقد حظيت القضايا المتصلة بالشراكة الدولية من أجل التنمية وآليات تنفيذها باهتمام المشاركين في هذا الاجتماع، الذي تخللته أيضاً نقاشات حول المراجعات الجارية لسياسات التنمية المستدامة، والمندرجة ضمن إطار الإعداد للخطة المرجوّة.

8- أما الاجتماع الحكومي الثاني، فعُقد في نيويورك في إطار التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015 من 17 إلى 20 شباط/فبراير 2015، وشدّد على ضرورة أن تتولى الدول بنفسها تحديد أولوياتها الوطنية التي ينبغي إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام 2015، بدعم من الهيئات الإقليمية المعنية، نظراً إلى أهمية دورها، وذلك كي تتمّ متابعة عملية التنمية المستدامة وتقييماتها من خلال منظومة متعددة المستويات تجمع بشكل محكم ومتكامل بين المستويات الثلاثة الوطنية والإقليمية والدولية.

(3) A/69/700.

9- وتمحورت أعمال الاجتماع الحكومي الثالث، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من 23 إلى 27 آذار/مارس، حول الغايات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وتقرير لجنة الأمم المتحدة للإحصاء. وتم تنظيم اجتماع رابع مشترك حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 وتمويل التنمية، وذلك من 21 إلى 24 نيسان/أبريل 2015، واجتماع حكومي خامس في الفترة من 18 إلى 22 أيار/مايو 2015 تناول مراجعات التنمية المستدامة.

10- ومن المتوقع أن تصدر عن مؤتمر القمة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2015 وثيقة ختامية تتضمن المكونات الأربعة التالية: إعلان خطة التنمية لما بعد عام 2015، وهو بمثابة رؤية مستقبلية حول تحديات التنمية على المستوى العالمي؛ وأهداف وغايات التنمية المستدامة، وذلك في ضوء نتائج أعمال الفريق الحكومي؛ ووسائل التنفيذ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة؛ وإطار المتابعة ومراجعة التنفيذ. وبموازاة ذلك، ستعمل الأمم المتحدة، من خلال لجنة الإحصاء التابعة لها، على تحديد المجموعة المحتملة من مؤشرات قياس التنمية المستدامة لعرضها على البلدان الأعضاء.

11- وعُقدت الدورة الثانية للمنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي أنشئ عملاً بقرارات مؤتمر ريو+20 ليحل محلّ لجنة التنمية المستدامة، في الفترة من 26 حزيران/يونيو إلى 8 تموز/يوليو 2014، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ومن المقرر أن يركّز المنتدى في دورته الثالثة على موضوع تعزيز التكامل والتنفيذ والمراجعة؛ وعلى دور المنتدى والمنظمات الإقليمية والجهات الوطنية في رصد وتقييم التقدم باتجاه خطة التنمية لما بعد 2015، وذلك في إطار عملية طوعية ومتعددة المستويات؛ وعلى التقرير العالمي للتنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تحظى قضايا النظم المستدامة للإنتاج والاستهلاك ونتائج المؤتمر الدولي الثالث حول الدول النامية الجزرية الصغيرة (أبيا، ساموا، 1-4 أيلول/سبتمبر 2014) باهتمام خاص خلال الدورة الثالثة للمنتدى، التي ستعقد تحت لواء المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً- المسارات الإقليمية

12- ساندت الإسكوا البلدان العربية في مواكبة المسارات الدولية، والتوصل إلى منظور عربي حول أهداف التنمية المستدامة، انطلاقاً من خصوصيات المنطقة وأولوياتها التنموية. وشكّل الاجتماع الأول للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي عقد في عمّان في الفترة من 2 إلى 4 نيسان/أبريل 2014، وبرعاية كريمة من وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والبيئة في الأردن، محطة هامة جرت خلالها مناقشة أهداف التنمية المستدامة من منظور عربي[4]. وكانت المشاورات حول هذه الأهداف قد انطلقت في اجتماع تشاوري نظمته الإسكوا وشركاؤها في تونس، في عام 2013، حضره ممثلون عن البلدان الأعضاء ومجموعة من الخبراء وممثلي المجتمع المدني.

13- وأعدّت الإسكوا تقريراً عن الاجتماع الأول للمنتدى العربي رفعته إلى المنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. كما عرضت أهم الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها هذا الاجتماع خلال نشاط جانبي نظمته في نيويورك في 1 تموز/يوليو 2014 تحت عنوان "التكامل العربي: تغيير تحوّلي من

(4) الإسكوا (2014)، أهداف التنمية المستدامة: منظور عربي، E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/1.

أجل التنمية المستدامة". وأسهم هذا النشاط، الذي حضره عدد من ممثلي البعثات العربية الدائمة لدى الأمم المتحدة وممثلي جامعة الدول العربية، في تسليط الضوء على قضايا المنطقة العربية.

14- وبناءً على طلب الأمين العام للأمم المتحدة، نظمت الإسكوا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية وشركاء آخرين، الاجتماع التشاوري العربي حول إطار المتابعة بخصوص خطة التنمية لما بعد عام 2015 والمساءلة بشأنها (تونس، 15-16 أيلول/سبتمبر 2014). وشدّد المشاركون في هذا الاجتماع على أن الاحتلال والإرهاب يشكلان عائقين حقيقيين أمام التنمية، ولا يمكن في أي حال من الأحوال استثناؤهما من التحديات التي قد تعوّق تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015. واتفق الجميع على أهمية إرساء آلية فعالة على عدة مستويات من أجل تقييم الخطة المرتقبة ومتابعتها والمساءلة بشأنها، وعلى أهمية الاسترشاد بأفضل التجارب الدولية والإقليمية، وبناء قدرات جميع أصحاب المصلحة في هذا المجال. ورأى المشاركون أن المنطقة العربية لن تنطلق من الصفر في بناء القدرات في مجال المساءلة، وأنه يتعيّن استنباط الحلول بناءً على تجارب الدول العربية في رصد ومتابعة وقياس تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقدّمت الإسكوا ملخصاً عن الاجتماع واستنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ليكون بمثابة مساهمة يُضمّنها في تقريره التجميعي ومرجعاً يمكن الاسترشاد به في المداولات الحكومية الدولية.

15- ونظّمت الإسكوا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية وباستضافة كريمة من مملكة البحرين، الدورة الثانية للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، في الفترة من 5 إلى 7 أيار/مايو 2015 في المنامة. وهدفت هذه الدورة إلى دعم التحضيرات الإقليمية للدورة الثالثة للمنتدى السياسي الدولي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة المزمع عقده في نيويورك في الفترة من 26 حزيران/يونيو إلى 8 تموز/يوليو 2015. وتخللت هذه الدورة مراجعة للوضع القائم ولاتجاهات التنمية المستدامة في المنطقة العربية والتحدّيات الإقليمية، لا سيّما تلك المرتبطة بوسائل التنفيذ. كما تمّ تبادل وجهات النظر بشأن مفهوم تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مع التركيز على كيفية الاستفادة من مصادر التمويل الابتكارية، كالتمويل الأخضر، على المستويين الدولي والإقليمي. وساهم المنتدى في إطلاق حوار حول الخطوات المستقبلية لمراجعة ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأطر المؤسسية المناسبة لمتطلبات خطة ما بعد عام 2015.

16- وصدرت عن المنتدى "وثيقة البحرين" التي لخّصت أهم الرسائل التي خلصت إليها المناقشات (المرفق الثاني). وشدّدت الوثيقة على قضايا الاحتلال وانعدام الأمن والسلم والفقر وازدياد أعداد اللاجئين والإرهاب والتطرّف كتحديات أساسية يجب العمل على مجابهتها بالتعاون مع المجتمع الدولي، وذلك من أجل تحقيق الأمن والسلم والتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية. كما أكدت الوثيقة على ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته تجاه الدول المستضيفة للاجئين ودعمها للحفاظ على مكتسباتها التنموية، وتمكينها من رعاية اللاجئين. وأكّدت على مشاركة كافة أطراف المجتمع في العملية التنموية، وعلى أهمية تطوير أداء المؤسسات وتأمين كافة وسائل التنفيذ، وتعزيز القدرات الإحصائية، وتعزيز ممارسات الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية. ودعت الوثيقة إلى دعم المفاوضين العرب في نيويورك في القضايا المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام 2015 وتمويل التنمية وتغيّر المناخ. وسيتمّ رفع وثيقة البحرين إلى جانب تقرير مفصّل إلى المنتدى السياسي الدولي الرفيع المستوى.

17- كذلك، نالت التحضيرات لخطة التنمية لما بعد عام 2015 اهتمام مختلف المجالس الوزارية العربية التابعة لجامعة الدول العربية، لا سيما مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، باعتباره الجهة المعنية

بالتنسيق في هذا الملفّ. ونظّم المجلس المؤتمرَ العربي حول تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، الذي خلص إلى توصيات بشأن التدابير التي ينبغي أن تتخذها الدول العربية في عام 2015 وبعده (القاهرة، 2-3 كانون الأول/ديسمبر 2012). واعتُمدت هذه التوصيات في قرار صادر عن القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة التي عقدت في الرياض في كانون الثاني/يناير 2013. وتنفيذاً لقرار القمة، نظّم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في عمّان يومي 10 و11 أيار/مايو 2014 مؤتمراً وزارياً صدر عنه إعلان بشأن "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015". وتضمن الإعلان خمس عشرة أولوية تنموية للمنطقة العربية. واستكمل المجلس جهوده، من خلال تنظيم مؤتمر وزاري في شرم الشيخ في الفترة من 27 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2014، حُدّدت خلاله غايات تتصل بكلّ من الأولويات العربية أدرجت ضمن مصفوفة، قبل أن يعتمدها المجلس في دورته الرابعة والثلاثين المنعقدة في شرم الشيخ في الفترة من 20 إلى 22 كانون الأول/ديسمبر 2014.

18- وعبّرت المنطقة العربية بوضوح عن أولوياتها بالنسبة لخطة التنمية لما بعد 2015، وذلك في عدد من الإعلانات والوثائق الحكومية، منها إعلان القاهرة حول مؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام 2014 الصادر في حزيران/يونيو 2013؛ وإعلان القاهرة حول خطة التنمية للمرأة لما بعد عام 2015 الصادر في شباط/فبراير 2014؛ والإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة الذي أقرّه مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية المنعقدة في الغردقة يومي 14 و15 حزيران/يونيو 2014.

19- وستواصل الإسكوا، خلال المرحلة المقبلة، مواكبة المسارات الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015. كذلك، ستعمل تحت مظلة آلية التنسيق الإقليمية من خلال مجموعة العمل المواضيعية المعنية بالتحول من الأهداف التنموية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وستستمر بالعمل مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة، بما في لك برنامج الأمم المحدة للبيئة، في إعداد الوثائق والتقارير الخاصة بالتحضيرات الإقليمية لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وتبادل المعلومات معها.

20- وتعمل الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحت مظلة جامعة الدول العربية، على إعداد الإصدار النموذجي من التقرير العربي حول التنمية المستدامة، الذي سيحاكي التقرير العالمي للتنمية المستدامة. ويستند التقرير العربي إلى مجموعة واسعة من الأوراق الهامة التي تتناول قضايا محورية بالنسبة إلى التنمية المستدامة في المنطقة. كما تتضمّن الأوراق تقارير وطنية للتنمية المستدامة أعدتها مجموعة من البلدان العربية التي تطوعت للمشاركة في هذا المجهود التجريبي، هي الأردن وتونس والسودان ولبنان والمغرب واليمن. كما ساهمت معظم هيئات الأمم المتحدة وأيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد أوراق قطاعية حول مواضيع أهداف التنمية المستدامة المقترحة الهامة بالنسبة إلى المنطقة العربية. ويمكن الاطلاع على كافة الوثائق الخلفية للتقرير العربي على الصفحة الإلكترونية للدورة الثانية للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة: http://www.escwa.un.org/information/meetingdetailsAR.asp?referenceNUM=3572a.

21- وعقدت الإسكوا اجتماعاً حكومياً في نيسان/أبريل 2015 لبحث الموقف التفاوضي العربي في مؤتمر أديس أبابا حول تمويل التنمية. وتطرقت الوثيقة النهائية للاجتماع إلى قضايا هامة تم رفعها إلى المجموعة العربية في نيويورك، بهدف دعم المفاوضين العرب في عملية التفاوض بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر تمويل التنمية. ومن أبرز هذه القضايا أهمية حشد الموارد العامة على الصعيد الوطني؛ وتعزيز قواعد الشفافية؛ والارتقاء من مستوى التعاون الدولي إلى مستوى السياسات الضريبية واسترجاع الأموال المنهوبة. وأكّدت الوثيقة على أهمية الموارد الدولية المخصّصة لتمويل التنمية، لا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، ودعت إلى

رفعها إلى 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول. وشددت على ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة بتعهداتها في هذا الشأن؛ وعلى ضرورة ضمان استقلالية تمويل الأنشطة الهادفة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ عن المساعدة الانمائية الرسمية؛ واعتبار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من العناصر المكمّلة للتعاون بين الشمال والجنوب، وليسا بديلين عنه. وشدّدت الوثيقة أيضاً على أهمية إنشاء بنك عربي لإعادة الإعمار، وأهمية المسائل المرتبطة بسياسات الدَين والتنمية المستدامة وتطوير التجارة وتحويل التكنولوجيات وتعزيز القدرات، وكذلك مسألة البيانات اللازمة لإجراء التقييمات والمراجعات الضرورية لتمويل سياسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وترد معلومات مفصّلة عن هذه الوثيقة في الورقة حول تمويل التنمية التي ستنظر فيها اللجنة التنفيذية في إطار البند 4 (ج) من جدول أعمالها المؤقت.

22- وتعمل الإسكوا على تطوير قدرات المفاوضين العرب في القضايا المطروحة على مائدة مفاوضات تغيّر المناخ. وفي هذا الصدد، عقدت ثلاث ورش عمل، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، تنفيذاً للقرار الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الخامسة والعشرين (القاهرة، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2013). وهدفت ورش العمل الى تعريف المفاوضين العرب، لا سيما الجدد منهم، بتاريخ عملية التفاوض حول تغير المناخ، وآخر مستجداتها، وإلى عرض نتائج مؤتمرات الأطراف المعنية بتغيّر المناخ واجتماعاتها التحضيرية التي تُعقد عادة في بون. وتناولت هذه الورش مختلف القضايا المطروحة على طاولة المفاوضات، والموقف العربي تجاه التكيّف والتخفيف والتمويل (مثل صندوق المناخ الأخضر)، ونقل التكنولوجيا. وشدد المشاركون فيها على أهمية إنشاء فريق تفاوضي وطني مؤهل ومتجانس، وتقديم الدعم الكامل له في التحضير للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، خاصة المفاوضات الدولية، والمشاركة فيها. وشدّدوا أيضاً على ضرورة ضمان استمرارية التواصل بين خبرات كبار المفاوضين والمفاوضين الجدد لتعزيز سُبُل التنسيق والتعاون بين فرق المفاوضين. ومن المتوقع أن تشارك الإسكوا جامعة الدول العربية في تنظيم ورشتين عمل أخريين حول هذا الموضوع خلال عام 2015، وذلك قبل مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين المزمع عقده في باريس في أواخر السنة.

23- وفي عام 2015، شاركت الإسكوا في عقد المؤتمر العربي الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً: نحو العدالة والمساواة للنساء في المنطقة العربية، وذلك في القاهرة، يومي 2 و3 شباط/فبراير 2015؛

24- ومن أهم الأنشطة المقررة للعام 2016، والمندرجة ضمن إطار التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015، ما يلي:

(أ) تنظيم الاجتماع الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة؛

(ب) إطلاق المشروع الإقليمي حول الإحصاءات، واقتراح مسح عربي موحد، بغرض دعم قدرات الدول العربية في قياس العديد من المؤشرات المقترحة؛

(ج) إصدار دراسة حول الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية وسبل قياسه، تمهيداً لإصدار تقرير الفقر العربي في عام 2016؛

(د) إصدار تقرير حول تطلعات التنمية العربية بحلول عام 2030 يتناول العديد من القضايا المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) إصدار تقرير فني حول توجهات سياسات الطاقة في المنطقة العربية، وتقرير حول أمن الطاقة والتعاون والتكامل الإقليميين في المنطقة العربية.

ثالثاً- القضايا الهامة للبلدان العربية في المفاوضات حول خطة التنمية لما بعد عام 2015

25- بعد صدور مقترح الفريق العامل بشأن أهداف التنمية المستدامة، أصدرت الإسكوا مذكرة سلطت فيها الضوء على قضايا هامة لم يتناولها الفريق في مقترحه. وتناولت هذه المذكّرة شواغل المنطقة العربية وتطلّعاتها، لا سيما تلك التي أعرب عنها المشاركون خلال العمليات التشاورية الإقليمية. وقدمت الإسكوا هذه المذكرة إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الرابعة والثلاثين التي عُقدت في شرم الشيخ في الفترة من 20 إلى 22 كانون الأول/ديسمبر 2014. وقام المجلس باعتماد هذه المذكرة، إلى جانب إعلان شرم الشيخ ومصفوفة الأولويات الصادرَين عن المؤتمر الوزاري حول بلورة أهداف وغايات التنمية العربية لما بعد عام 2015 (شرم الشيخ، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2014).

26- وتناولت المذكّرة أيضا قضايا هامة من المتوقع أن تستمر البلدان العربية في بحثها أثناء الجلسات التفاوضية الحكومية الدولية حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 التي انطلقت في مطلع عام 2015، منها ما يلي:

(أ) إنهاء الاحتلال: تطرّقت ديباجة الوثيقة إلى الحق في تقرير المصير. إلا أن الهدف 16 لم يتضمن أية غاية واضحة خاصة بالقضاء على جميع أشكال الاستعمار والاحتلال، بالرغم من أن إنهاء الاحتلال هو من الأولويات التي حددتها الدول العربية خلال المشاورات؛

(ب) النازحون واللاجئون: مع تزايد أعداد النازحين في الداخل واللاجئين في المنطقة العربية، وتفاقم معاناتهم، ينبغي التعاطي مع موضوع النزوح باعتباره أولويةً رئيسية، شأنه شأن الأولويات الأخرى، لا سيما وأن الهدف 16 في إطار المقترح الحالي لا يتضمن أية غاية متصلة بالنزوح؛

(ج) مكافحة الإرهاب: تمّ الاكتفاء بتضمين الهدف 16 غايةً حول بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب، من دون اقتراح أية سبل لمكافحة أسبابه وجذوره؛

(د) المرأة وحل النزاعات: لم ترد في الوثيقة أية غاية خاصة بدور المرأة في حل النزاعات؛

(هـ) سيادة القانون الدولي: تمّ الاكتفاء بغاية "تعزيز" سيادة القانون الدولي بدلاً من جعل احترام القانون واجباً على الدول؛

(و) الشراكات الإقليمية: لم يتطرق المقترح إلى ضرورة التكامل الإقليمي أو إلى أهمية بناء شراكات إقليمية لتعزيز التنمية المستدامة؛

(ز) آليات التنفيذ: لم تعطِ الوثيقة أهمية كافية للغايات المتصلة بآليات التنفيذ؛

(ح) التمويل ونقل التكنولوجيا والتجارة: استُخدمت في صياغة الهدف 17 لغة ضعيفة وغير واضحة، ومصطلحات عامّة مثل "تعزيز" و"تقليص" لا تمثل غاية معينة ودقيقة. وبما أن توفر آليات التنفيذ هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، على اختلاف احتياجاتها، فلا بد من تضمين غايات محددة توضح ما يلي: أهمية دور المجتمع المدني باعتباره لاعباً رئيسياً في التنمية، وذلك تماشياً مع استنتاجات وتوصيات سلسلة من الاجتماعات والإعلانات العربية؛ أهمية إصلاح نظام الحوكمة العالمية وتعزيز مشاركة الدول النامية في مؤسسات إدارة الشؤون العالمية؛ ضرورة إرساء نظام تجاري عالمي يعزز التنمية في البلدان النامية؛ ضرورة صياغة غايات محددة تتصل بإنتاج ونشر بيانات مفصلة تساعد على رصد التقدم وضمان المساءلة والشفافية ووضع السياسات المبنية على الأدلة.

27- ركز التقرير التجميعي الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة على ثمانية مبادئ ينبغي الوفاء بها لتحقيق خطة التنمية المرتقبة. ويمثل تطبيق هذه المبادئ تحدياً حقيقياً بالنسبة إلى الدول العربية التي ما زالت تعاني من الاحتلال الأجنبي لجزء من أراضيها ومن عدم الاستقرار والإرهاب في أنحاء عديدة منها. ومن هذه المبادئ معالجة عدم المساواة في جميع المجالات؛ وضمان احترام وتكريس حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية، واستناد كل التحليلات إلى أدلة وبيانات موثوقة.

28- ومع أن التقرير التجميعي أشار إلى القضاء على التمييز العرقي والاستعمار الأجنبي باعتباره من أهم إنجازات العصر، فهو لم يأتِ على ذكر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أو على التمييز الديني والعرقي اللذين تمارسهما السلطات الإسرائيلية.

المرفق الأول

أنشطة الإسكوا الرامية إلى تنفيذ مقررات مؤتمر ريو+20 ومتابعة تنفيذها

تتابع الإسكوا منذ صيف 2012 مقررات مؤتمر ريو+20 التي تعني المنطقة، وتستمر في التنسيق والتعاون مع مجموعة من الحكومات العربية ومنظمات الأمم المتحدة، ومع جامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة، لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، ودعم قطاعات الطاقة والمياه والبيئة والمجالات المتصلة بتغيّر المناخ، وتفعيل الأطر المؤسسية الإقليمية للتنمية المستدامة. وفي إطار هذه المتابعة، أعدّت الإسكوا الوثائق والتقارير التالية:

- تقرير حول متابعة نتائج مؤتمر ريو+20 قُدم إلى اللجنة الفنية في اجتماعها السابع (عمّان، 18-19 آذار/مارس 2013)[(5)]؛
- ورقة حول المخرجات الرئيسية لمؤتمر ريو+20 وتأثيرها على التنمية المستدامة في المنطقة العربية، قُدمت إلى اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة – متابعة مؤتمر ريو+20 (دبي، 29-30 أيار/مايو 2013). وفي ختام المؤتمر اعتمد المشاركون "وثيقة دبي للتنفيذ الإقليمي العربي لمخرجات ريو+20" التي تضمنت مجموعة من التوصيات والأولويات الخاصة بالمنطقة العربية؛
- ورقة معلومات أساسية حول قضايا رئيسية ينبغي أن تتناولها أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015 من منظور المنطقة العربية، قُدمت إلى اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي في دبي؛
- دليل حول مفاوضات تغيّر المناخ، قُدّم عرض حول استخدامه في ورشة عمل تدريبية إقليمية ركّزت على تنمية قدرات البلدان العربية في مجال التفاوض بشأن تغيّر المناخ. ونظمت الأمانة التنفيذية للإسكوا هذه الورشة في عمّان، في الفترة 22-24 تشرين الأول/أكتوبر 2013، بالتعاون مع جامعة الدول العربية؛
- دراسة لتقييم السياسات الهادفة إلى تنمية قطاعات الإنتاج الخضراء وتحديد متطلبات تطويرها والفرص التي يمكن اكتسابها من خلال تنفيذ برامج رائدة في هذا المجال؛
- دراسة بعنوان "رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة"[(6)]؛
- دراسة بعنوان "دور الطاقة المتجددة في الحد من تغيّر المناخ في منطقة الإسكوا"[(7)]؛
- ورقة بعنوان "أهداف التنمية المستدامة... منظور عربي"[(8)] تُقترَح مجموعة من أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمنطقة، قُدمت خلال المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة (عمّان، 2-4 نيسان/أبريل 2014)؛
- ورقة حقائق حول التكنولوجيات الخضراء في قطاع الطاقة من أجل الحد من تغيّر المناخ في منطقة الإسكوا (تموز/يوليو 2014)؛
- مجموعة تقارير إقليمية أعدّت كوثائق خلفية للتقرير العربي حول التنمية المستدامة، وتناولت قضايا أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية هي: التمويل، والتكنولوجيا، والحوكمة، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، والركيزة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وقياس التنمية المستدامة والمقاربة الحقوقية للتنمية المستدامة.

(5) E/ESCWA/2012/C.7/5(Part II).

(6) E/ESCWA/SDPD/2013/1.

(7) E/ESCWA/SDPD/2012/1.

(8) E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/1/Rev.

وقدمت الإسكوا الدعم للدول الأعضاء على النحو التالي:

- تنظيم ورشة عمل تدريبية إقليمية حول الأوجه التقنية لمشاريع الاستثمار في كفاءة الطاقة (تونس، 24-26 أيلول/سبتمبر 2012)، وذلك في إطار تنفيذ مشروع الترويج للاستثمار في كفاءة الطاقة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة؛
- تنظيم ورشة عمل إقليمية لتنمية القدرات في مجال التفاوض في قضايا تغيّر المناخ للدول العربية (عمّان، 22-24 تشرين الأول/أكتوبر 2013)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية؛
- تنظيم اجتماع للخبراء حول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة في المنطقة العربية (الكويت، 6-7 تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت؛
- المشاركة في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لبحث مرحلة ما بعد ريو+20 (بغداد، 24-25 كانون الأول/ديسمبر 2012)؛
- عقد اجتماع تشاوري للخبراء حول أهداف التنمية المستدامة (تونس، 18-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)؛
- تنظيم المؤتمر الإقليمي حول الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في الريف في منطقة الإسكوا (الرباط، 26-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، وذلك في إطار تنفيذ مشروع بناء القدرات للحد من تغيّر المناخ والتخفيف من وطأة الفقر في غربي آسيا؛
- تحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعرضها على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية في 14 و15 حزيران/يونيو 2014، الذي أقرّ إعادة تسمية المبادرة بالإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية؛
- العمل على وضع رؤية استثمارية وخارطة طريق إقليمية لفرص التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر. وقد أقرّ مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة المنهجية المقترحة لإعداد خارطة الطريق، وذلك في دورته الرابعة والعشرين يومي 24 و25 كانون الأول/ديسمبر 2012؛
- المشاركة مع جامعة الدول العربية وجهات إقليمية أخرى في تنظيم المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (الغردقة، مصر، 18-19 حزيران/يونيو 2014)، وعقد جلسة عمل على هامش المنتدى حول الأطر التشريعية والمؤسسية وآليات التمويل المطلوبة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المشاركة في تنظيم منتدى بيروت الخامس للطاقة في الفترة من 17 إلى 19 أيلول/سبتمبر 2014، الذي تخللته جلسة عمل حول دور الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية؛
- تمويل وتجهيز المركز التدريبي للطاقة المتجددة، الذي يرعاه مركز الأبحاث المتقدمة لتمكين المجتمعات في الجامعة الأميركية في بيروت، ويقع في إحدى المناطق الريفية في لبنان. وتقوم الإسكوا بذلك في إطار أنشطة المشروع المموّل من حساب التنمية في الأمم المتحدة والهادف إلى بناء القدرات للتخفيف من تغيّر المناخ والحد من وطأة الفقر في غربي آسيا، الذي نفذته الإسكوا في الفترة من مارس/آذار 2011 إلى يونيو/حزيران 2014. وقد تم الإعلان عن إنجاز هذا المركز رسمياً في 27 حزيران/يونيو 2014، في مقر الجامعة الأميركية في بيروت. والهدف من إنشاء هذا المركز نشر التوعية بأهمية دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في دول الإسكوا، وذلك من خلال دوره في بناء القدرات المحلية والإقليمية في نشر تطبيقات الطاقة المتجددة المناسبة للريف؛
- إعداد مشروع حول الاستثمار في الطاقة المتجددة والسعي إلى تمويله في إطار مشاريع حساب التنمية لعام 2015؛
- تنظيم ورشة عمل حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة، وذلك في الأردن في الفترة من 4 إلى 6 حزيران/يونيو 2014؛

- تنظيم الاجتماع الإقليمي حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 في القاهرة، في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليو 2013؛
- تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية: أجندة التنمية للمرأة ما بعد 2015، الفرص والتحديات (القاهرة، 23 شباط/فبراير 2014)؛
- تنظيم الدورة الأولى (عمّان، 2-4 نيسان/أبريل 2014) والدورة الثانية (المنامة، 5-7 أيار/مايو 2015) للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة؛
- تنظيم نشاط جانبي على هامش الدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، بعنوان "التكامل العربي: تغيير تحوّلي من أجل التنمية المستدامة"، وذلك في نيويورك في 1 تموز/يوليو 2014)؛
- عقد اجتماع تشاوري عربي حول إطار المتابعة لخطة التنمية لما بعد عام 2015 في تونس، يومَي 15 و16 أيلول/سبتمبر 2014؛
- مواصلة تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية؛
- مواصلة تنفيذ مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي حول التكيّف مع تغيّر المناخ في قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- مواصلة تنفيذ المشروع الهادف إلى تطوير قدرات البلدان العربية للتكيّف مع تغيّر المناخ باستخدام أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛
- مواصلة تنفيذ المشروع الهادف إلى بناء القدرات الوطنية لإدارة ندرة المياه والجفاف في غرب آسيا وشمال أفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وعدد من المنظمات.

المرفق الثاني

وثيقة البحرين

استضافت مملكة البحرين الدورة الثانية للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة التي عقدت تحت رعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، في المنامة، وذلك خلال الفترة 5-7 أيار/مايو 2015.

وفي هذه المناسبة، يتوجه المشاركون في المنتدى العربي للتنمية المستدامة بالتعبير ببالغ شكرهم وخالص تقديرهم لصاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر على رعايته الكريمة لهذا المنتدى الرفيع، مؤكدين أن هذه الرعاية قد أسهمت في نجاح المنتدى بشكل كبير والخروج بتوصيات عالية المستوى تخدم التنمية على المستويين الدولي والعربي.

لقد عقد المنتدى بتنظيم مشترك بين حكومة مملكة البحرين ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

وشارك فيه ممثلون حكوميون رفيعو المستوى معنيون بالتنمية المستدامة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجيا والتخطيط، وممثلو المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة وبنوك التنمية العربية وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصّصة وهيئات المجتمع المدني المعنية بقضايا التنمية المستدامة والجامعات ومعاهد البحوث والبرلمانيون والقطاع الخاص.

تناول المنتدى عدداً من المحاور على النحو التالي:

- تحول المنطقة العربية من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة؛
- المسارات الدولية المختلفة للتنمية والمساهمة العربية فيها؛
- وسائل التنفيذ، بما في ذلك تمويل التنمية المستدامة، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا؛
- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بالمنطقة العربية؛
- مراجعة ومتابعة تقدّم التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛
- الخطوات المستقبلية.

وكان المنتدى محفلاً لتبادل الآراء والخبرات والتباحث حول المسائل المتعلقة بسياسات التنمية المستدامة على المستوى الدولي وموقف المنطقة العربية بشأن ما يدور دولياً.

استعرض المنتدى الإنجازات التي حققتها المنطقة العربية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتناول في مجالات التنمية المستدامة التفاوت في الإنجازات المحققة بين الدول وداخلها، كما أبرز التحدّيات التي تواجهها المنطقة العربية، وأكد على أهمية ترسيخ منظور شامل وتحويلي للتنمية المستدامة لتمكين المنطقة من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرتقبة بما يتلاءم مع أولوياتها.

وتمخضت جلسات المنتدى عن عدد من الرسائل الرئيسية من أهمها:

(1) التأكيد على طوعية وعالمية وشمولية أجندة التنمية لما بعد عام 2015 وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وأهمية دور البيئة الدولية التمكينية المناسبة في دعم جهود دول المنطقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاحترام الكامل للسيادة الوطنية ولمختلف القيم الدينية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية للدول، واحترام كافة حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد؛

(2) التسليم بأن القضاء على الفقر بكافة أشكاله يشكل التحدي العالمي الأكبر أمام تحقيق التنمية المستدامة نظرا لما تشهده المنطقة العربية من ازدياد في معدلات الفقر في بعض دولها. وهذا الأمر يحتّم حشد كافة الجهود الوطنية

والإقليمية والدولية لمواجهته في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ومن أهم العناصر المساعدة تطوير مقاربة تنموية تحولية تضع الإنسان في لبّها، وتحترم وتراعي الأوضاع والظروف الوطنية، وتعمل على دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بشكل متوازن؛

(3) التأكيد على إرادة الدول العربية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والعمل مع المجتمع الدولي للتوصل للأمن والسلم والتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية؛

(4) التأكيد على أهمية الاستقرار لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء ما تشهده المنطقة من ازدياد ظاهرة التطرف وتنامي الإرهاب ونشوب النزاعات وما ترتب عليه من تدهور للوضع الإنساني والنزوح القسري وازدياد عدد اللاجئين في المنطقة العربية؛

(5) التأكيد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته تجاه الدول المستضيفة للاجئين ودعمها للحفاظ على مكتسباتها التنموية وتمكينها من رعاية اللاجئين كون قضية اللاجئين باتت تشكل تحدياً رئيسياً لهذه البلدان لاستدامة مواردها الطبيعية فضلا عن تزايد الضغوط على موازناتها المالية التي باتت لا تفي بمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة في هذه البلدان؛

(6) الحاجة إلى توسيع مشاركة كافة أطراف المجتمع في العملية التنموية بما يعزز العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة ويدعم مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنّين والنازحين واللاجئين والفئات المهمشّة من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة؛

(7) التأكيد على دور الجهات المعنية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني في دعم جهود الحكومات وتنفيذ السياسات المعنية بالتنمية المستدامة، في إطار تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية لدعم جهود تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز البنى التشريعية المؤاتية للمشاركة المجتمعية الفاعلة، في إطار احترام السيادة الوطنية؛

(8) تبني استراتيجيات للتنمية المستدامة تشمل تطوير أداء المؤسسات وانخراطها في العملية التنموية وفي أولوياتها مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة، وتطوير آليات عملها بما يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة؛

(9) تعزّيز ممارسات الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، وتمكين الأجيال الحالية والقادمة للوصول إلى هذه الركائز الأساسية للتنمية المستدامة؛

(10) التأكيد على التحديات التي تواجه دول المنطقة فيما يتعلق بندرة المياه وتدهور الأراضي الزراعية والتصحر. وكلّها عوامل تهدّد الأسس التنموية في المنطقة، كما تهدّد أمن الغذاء والأمن المائي. والتأكيد على أهمية تبني أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، من خلال نقل وتوطين التقنيات الخضراء المناسبة إلى المنطقة، وتوفير التمويل اللازم، وبناء القدرات العربية بما يحقق أمن المياه والطاقة والغذاء، والبناء على أفضل الممارسات وقصص النجاح في هذا المجال بالمنطقة العربية؛

(11) التأكيد على أهمية تسخير التكنولوجيا في عملية إحداث التنمية ومعالجة الفجوة التكنولوجية المتسعة والاحتياجات المتعاظمة في تنمية القدرات لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في الدول العربية والتي تتطلّب صياغة سياسات وطنية للبحث العلمي والتكنولوجيا، وتحسين جودة التعليم وبناء مجتمع المعرفة، كما تتطلّب رفع الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير والإبداع، وتعزيز التعاون الإقليمي، ودعم إنشاء آلية دولية لتيسير وتطوير ونقل ونشر التكنولوجيا النظيفة والسليمة بيئياً للدول النامية، وإعادة النظر في طرق التعاون القائمة لنقل وتوطين وتمويل التكنولوجيا، بما في ذلك الشراكات بين الشمال والجنوب؛

(12) مواصلة الجهود لرسم وتبني السياسات الاقتصادية الكلية التي تُعنى بتخفيض معدّلات البطالة، وخلق فرص عمل نوعيّة ولائقة للجميع، بما في ذلك الشباب والنساء والمهاجرون، وذلك من خلال تعزيز الجهود الرامية الى التطابق بين ما هو مُكتسب من مهارات التحصيل العلمي لتتوافق مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى إضفاء مرونة على متطلبات أسواق العمل في البلدان التي تعاني من هذه المُشكلة؛ وإصلاح خدمات العمالة في القطاع العام؛ وتشجيع مشاركة النساء؛

(13) التأكيد على دور المؤسسات المالية والجهات المانحة في تضمين مبادئ التنمية المستدامة في عمليات التمويل، واعتماد نهج متكامل يشمل خيارات التمويل المختلفة العامة والخاصة، الوطنية والدولية، والتقليدية والمبتكرة، ورفع الكفاءة في تعبئة الموارد العامة الوطنية بمعالجة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وإصلاح منظومة الدعم والتصدي لحركة رأس المال غير المشروعة، ودراسة سبل تعزيز تعبئة موارد التمويل بما في ذلك التمويل المبتكر، ودعم البلدان النامية لتأمين استدامة الديون؛

(14) التأكيد على تعزيز التكامل العربي الاقتصادي وعلى اعتماد مقاربة دامجة لسياسات التنمية والتجارة معاً، مدعومة من مؤسسات فاعلة تتمتع بآليات تنسيق وعمليات تشاركية مرافقة لها، والحرص على أن تكون الاتفاقيات التجارية الحرة بما فيها الاتحاد الجمركي العربي لها تأثيرات إيجابية على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، والتأكيد على أهمية إصلاح المنظومة التجارية العالمية وضمان مشاركة فاعلة لكافة الدول العربية وخاصة الأقل نمواً؛

(15) أهمية صياغة سياسات للتنمية المستدامة مبنية على الأدلة والنتائج العلمية تحتّم تعزيز دور الأجهزة الإحصائية الوطنية وقدراتها على جمع البيانات، وتحسين جودة وشفافية المعلومات، وإصدار تقارير منتظمة لمؤشرات التنمية المستدامة على المستويات الدولية والإقليمية؛

(16) يشكّل الاقتصاد الأخضر أحد وسائل تحقيق التنمية المستدامة ووسيلة مشتركة تساهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية وبناء خبرات عربية من خلال التعاون الدولي في نقل التقنيات والتمويل في هذا المجال؛

(17) الأخذ علماً بتزايد تواتر الكوارث الطبيعية وبصفة خاصة التصحر وتفاقم تأثيرها، مما يستوجب اتخاذ تدابير لتطوير نظم الإنذار المبكر، وإدارة المخاطر والقدرة على المجابهة واعتماد مقاربة متكاملة تحقق الاستدامة من خلال تجنب التعرض لمخاطر جديدة والتقليل من المخاطر الآنية والعمل على تحقيق تنمية حضرية مستدامة؛

(18) التأكيد على الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة ودعوة الدول العربية للعمل على إنشاء أطر مؤسساتية للتنمية المستدامة؛

(19) التأكيد على مواصلة دعم جهود المجموعة العربية في نيويورك لتضمين الأولويات التنموية العربية في مساري المفاوضات الحكومية حول تمويل التنمية وأجندة التنمية العالمية لما بعد عام 2015، خاصة فيما يتعلق برؤية المجموعة العربية حول العلاقة ما بين المسارين، والحاجة إلى الاتفاق على إقامة ترتيبات حكومية مستقلة لمتابعة الالتزامات الدولية في مجال تمويل التنمية. كذلك، التأكيد على تأييد المجموعة العربية لتناول المفاوضات حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015 موضوع وسائل وأساليب عمل المنتدى السياسي رفيع المستوى في تنفيذ دورها الخاص بعملية مراجعة ومتابعة تنفيذ التزامات أجندة التنمية.